



مجمع شركات المناعي ش.م.ق.ع

حقوق أصحاب المصالح

وفقاً لأحكام المادة (٥/٨) والمادة (٣٨) من نظام حوكمة الشركات والكيانات القانونية المدرجة في السوق الرئيسية ("النظام") فقد وضعت الشركة سياسة أصحاب المصلحة لحماية أصحاب المصلحة وحقوقهم. لقد قامت الشركة حتى قبل صدور النظام ومن تلقاء نفسها بسن سياسة لحماية أصحاب المصلحة والمعروفة باسم "طريقة المناعي". وتحدد السياسة سياسة الشركة تجاه حماية حقوق أصحاب المصلحة مثل المساهمين والعاملين والدائنين والعملاء والموردين وغيرهم ، وتضمن حمايتهم واحترامهم ، وأن لديهم الحرية الكاملة في الحصول على المعلومات الصحيحة والكافية. كما تحتفظ إدارة الشركة بقنوات اتصال مفتوحة وشفافة مع أصحاب المصلحة ، وكذلك يتم نشر المعلومات من خلال موقع الشركة الإلكتروني والصحف اليومية. وبالإضافة إلى ذلك فقد قامت الشركة أيضاً بتعديل نظامها الأساسي ليشمل الأحكام التي تحمي حقوق المساهمين.

تتبع إدارة الشركة مبدأ العدل والمساواة بين العاملين، فلا يوجد تمييز على أساس العرق أو الجنس أو الدين. وقد ورد في "دليل الموظفين" أنه "ليس من سياسة الشركة التمييز - لا في أنشطتها ولا فيما يتعلق بأحكام وشروط التوظيف - بين الناس على أساس العمر أو الجنس أو العرق أو اللون أو الأصل القومي أو الدين، حيث تضمن مثل هذه السياسة أن يتم وضع العوامل ذات الصلة فقط في الاعتبار، وتطبيق معايير السلوك والأداء المنصفة والثابتة".

كما تقدم الإدارة الحوافز والمكافآت وفقاً لسياسات ومبادئ محددة. ففي ١٧ فبراير ٢٠١٠ ، وافقت الجمعية العامة، بناءً على توصية من مجلس الإدارة ، على "سياسة المكافآت" التي تهدف إلى منح المكافآت على أسس عادلة ومسئولة في ضوء المكونات ذات الصلة بالأداء ونطاق المهام على جميع المستويات ، وإلى ربط المكافآت بأداء الشركة والأداء الفردي وبمصالح المساهمين.

كما اعتمد مجلس الإدارة "سياسة الإبلاغ" التي توفر للموظفين الحماية والسرية عند إبلاغهم إلى الإدارة بأي سلوك مشبوه ، حيث يكون هذا السلوك غير أخلاقي أو غير قانوني أو ضار بمصالح الشركة والمساهمين ، كما تضمن حمايتهم من أي ضرر أو رد فعل سلبي من قبل الآخرين. وتلتزم الإدارة بالنظر في جميع حالات سوء السلوك المبلغ عنها أو ارتكاب مخالفات والتحقيق فيها وإبلاغ نتائج هذه التحقيقات إلى مجلس الإدارة. وقد تم نشر ملخص عن "سياسة الإبلاغ" على موقع الشركة على الإنترنت.

وتتمثل سياسة الشركة تجاه عملائها دائماً في الذهاب إلى أكثر من مجرد فهم العميل من خلال الاستماع والفهم. كما تهدف الشركة إلى كسب ولاء العملاء وثقتهم من خلال الصدق واللباقة، حيث تلتزم الشركة بتوفير مستويات عالية من خدمة العملاء النوعية، والتسليم في الوقت المناسب وخدمة ما بعد البيع وتوقع والاستجابة لاحتياجات العملاء بما في ذلك "سياسة الإسترجاع".

أما فيما يتعلق بسياسة الشركة تجاه مورديها وشركائها التجاريين فهي شراكة مفتوحة من خلال تقديم أفضل الحلول في فئتها لعملائها ، وتطوير علاقات طويلة الأمد مع شركائها المختارين وبناء الميزة التنافسية للأعمال التي تمثلها الشركة. وتلتزم الشركة باتفاقياتها المبرمة مع الموردين وشركاء الأعمال وتضمن



التزامها بشروط تلك الاتفاقيات. وتتم تسوية كافة المظالم الناشئة عن هذه الاتفاقيات تماماً حسب آلية حل النزاعات المنصوص عليها صراحة في هذه الاتفاقيات.

وعلى وجه العموم تهدف الشركة إلى تعزيز مصالح المجتمع الذي تعمل ضمنه ككل وذلك من خلال المساهمة في الاقتصاد المحلي. و تهدف الشركة إلى الالتزام بالممارسات التي تحمي وتدعم البيئة الطبيعية من خلال التطوير المستمر والتدريب للموارد البشرية.

أحكام التعويض

في حال وجود أي انتهاك ثابت لحقوق أصحاب المصالح ، تقوم الشركة بتعويضهم وحماية حقوقهم وفقاً لأحكام القانون السارية ووفقاً لأحكام التعويض الخاصة بعقودهم ، إن وجدت.

يتم رفع أية شكاوى موجهة إلى الشركة تتعلق بأية مخالفة لحقوق أصحاب المصلحة إلى الإدارة القانونية في المناعي ، وتقوم الإدارة القانونية باستقصاءات مفصلة في هذا الصدد، حيث يتم بعد ذلك رفع تقرير إلى لجنة الحوكمة التي تناقش هذه المسألة في اجتماع اللجنة وتقدم تقريراً بذلك إلى المجلس. يقوم مجلس الإدارة بعد ذلك باتخاذ الإجراءات التصحيحية التي قد تعتبر ضرورية.

أبرمت الشركة اتفاقيات مع موكلها ومورديها الرئيسيين وملزمة بشروط هذه الاتفاقيات ، كما تلتزم بالامتثال لجميع القوانين المعمول بها في قطر لحماية مصالح الموكلين والموردين والعملاء. ولهذا الغرض يتم تنفيذ "سياسة الإبلاغ" بالشركة.

جميع موظفي الشركة وتنفيذيينها ملزمون بقواعد ونظم "دليل الموظفين" الذي يشتمل على مدونة السلوك والممارسات الأخلاقية التي يتعين على العاملين بالشركة اتباعها والتي تضمن حماية أصحاب المصالح.

تلتزم الشركة بتقديم مساهمات اجتماعية للنهوض بالمجتمع وتطويره حيث يعتبر ذلك جزءاً مكماً للقضايا التي قد تعتبرها إدارة الشركة مناسبة لاعتبارها قضايا جديرة بالاستحقاق.

ع/حمد بن عبد الله بن خليفة آل ثاني

رئيس مجلس الإدارة

٢٠١٨/٢/٢٨ م